

علي قياس فتمت يوم المربوك سنة تسع وعشرون
 من الهجرة فبلغت عنهما ثمانمائة وستين ألف
 الف وفارقنا المسيبة غيرهما بان غايبتهما
 ان تكون مستولدة حرزي وذلك لا يمنع
 الملك وانما حرز وطهرها صيانة كما يشه
 ليدلاحتلط بما حرزي لا حرمة ما الحرزي منه
ان كانت اي الامة التي يجب الاستبراء
من ذوات المحرمين فاستبراءها يحصل بحضرة
 واحدة بعد انتقائها اليه في احد يد الخبير
 المتشافق فلا تكفي بقية الحضرة التي وجد
 السبب في اثباتها ونستظرد ان المراد الكلمة
 التي سن القياس كالمقدمة وانما لم يكلف ببقية
 الحضرة كما اكتم في بقية الطهر في العدة
 لان بقية الطهر يستقيم بالحضرة الدالة
 على المرأة وهذا يستقيم لظهوره لادلالته
 له على المرأة **وان كانت من ذوات الانهار**
 لصغرها ورياس فاستبراءها يحصل بشهر
 فقط فانه كفر في المحترمة فلذا في الامة والمحرمة
 بتسببها ايضا **وان كانت من ذوات الحمل**
 وكومن زنا فاستبراءها يحصل بالوضع لعين
 المحرم المشافق لان المقصود معرفة براءة

الرحم وهي حاصلة بذلك **تنبيه** لو قضى
 من استبراء على مة بعد الملك وقبل القبح
 حسب زمنه ان تلكها بارث لان الملك بذلك
 مقبوض حكما وان لم يحصل القبح حسب ذلك
 صحة بيعه وكذا ان ملكك بشرا او نحو من
 المعاصقات بعد زنا بها لان الملك لا زهر
 فاستبراء بعد القبح اما اذا جرى الاستبراء
 في زمن اختياره فانه لا يعتد به لصنف الملك
 ولو وهت له وحصل له استبراء بعد عقدها
 وقبل القبح لم يعتد به لتوقف الملك فيها
 على القبح ولو استزنا مة بمومية او نحوها
 كرتدة فحاضت او وجد منها ما يحصل به الاستبراء
 بين وضع حمل او مضى شهر كعقد ذوات الاقربا
 ثم اسلمت بعد انقضائها ذلك او في اثباته لم يكف
 هذا الاستبراء في المصالح لانه لا يستعقب حمل
 الاثبات الذي هو المقصد في الاستبراء فروع
 يجب الاستبراء في مكاتبه كتابه صحبة فضحتها
 بالانجيزا وعقرت بتعجز السيد لها عند عجزها
 عن التحوم لغزو ملك التمتع بعد زواله فاستبراء
 ما لو باعها ثم استبراءها انا الفاسدة فلا يجب
 الاستبراء فيها كما قاله ابن ابي في بابها وكذا يجب

الرحم